

فيه الصلح مكوث رجل صباغيا حنطه رجل فنقضت ثم اخبر وصب عليها ايضا
 حين رادى القيسان روي عن محمد بن محمد انه ان الثاني يمين قيمتها يوم صب عليها
 الماويين الاول رجل كوس لرجل قال محمد ان كانت قيمة البرية التسعة اقل من
 قيمتها لو كان جارها من السنبل كان عليه قيمة المقدس وان كانت قيمة البرية السنبل
 اكثر من قيمة المقدس عليه قيمة الكل وان غصب كدسا فادسه ثم اقام المعصوب
 منه البيعة على الغصب فانه يقضي له بالكر من قيمة الكل ولو ان رجل اغصب من رجل
 حنطه حنطه ببيع ذلك تغير حنطه قال ابو يوسف رحمه الله اذا غصب قوم من رجل
 ثلثة قيمة ضمنهم قيمته ولو جابه رجل منهم بعد رجل لم اضمنه شيئا رجل اعي تنوع
 بغصبه او غصبه يفتى وافق فيه فجاره وصب فيه الما قالوا ينظر الي قيمة الثمن وسعوا
 وغيره يسور فيمن فضل ما بينهما وقيل ينظر الي اجرة مسجورا وغيره مسجورا وفيمن
 الفصل وكذا الرجل اذا فحق فيضمن ان شأ ينظر الي قيمة حنطه او غير حنطه
 الفصل وكذا اذا نزع باب دار انسان عن موضعه او بال بيعه الوضو او حبل
 انسانا وكذا كالمالك ان يولغا ركبها اذا انقضت تاليفه ولو افسد عينا اخرى تاليف
 مبيع قال الفقهاء بالدينار اذا امكن اعادة امر باعادة كماله وان لم يمكن
 سلم اليه المتعوض وياخذ منه قيمة المصحح مصححا وكذلك في الفصل وكما يمكن اعادة
 كماله ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل اذا افسد
 عمده بذهب وياخذها رجل ووسدا حاليه ويسترد فينظر الي قيمته سدي والي
 قيمة عير سدي فيضمن الفصل وكذا اذا اخذ نخل رجل من نخل العرب
 نخل سركه فيقوم النخل مشركة وغير مشركة فيضمن الفصل قصار وقت
 دابة في الطريق وعليها ثياب فعذ عليا ركب وسرق بعض الثياب التي كانت على
 الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر الباقح رحمه الله ان راى الرابطة الدابة الواقفة من
 وان لم يبصره فيضمن ولو سرق رجل عينا فبعضه في الطريق ولو لا يبصره فسرق
 لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوقع عليه انسان فاصاب الجالس
 لا يضمن قال الفتية ابو الليث رحمه الله وقد روي عن اصحابنا رحمه الله خلافة هذا
 ولكن لو اخطى مفتي بما قال ابو بكر لا باس به ميت كمن يتوب العير قالوا ان

في اصبح اخر لا يكون ضامنا وان اودع عينا خافية في حنطه فهو عينا قلنا انه اذا اذمه وفاق
 بل هو خاتمين للترمين يكون ضامنا والا فلا ولو تقلد السيف نزع واخذ منه من عند
 ابي يوسف فنقله فضا السيف وان كان متقلدا بسيفين فنقله بصفة السيف
 ايضا ثم اعاده لا يكون ضامنا وعن محمد بن محمد رحمه الله بنو المسمي اذا اخذ رجل عينا
 من اصبح قائم او درهم من كيسه او خفاص من رجله ثم اعاده الي مكانه وهو ناجح
 او لم يعديه انتبه من ثوبه ثم نام ثوبه اخرى فاغاده الي موضعه ان اعاده
 به مجلسه ذلك استحسنه ان لا اضمنه ولا اضمنه وكذا العاقد الخاتم الي ابيع
 اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي حنيفة رحمه الله قال الصحيح مذموم
 انه لا يضمن الا بالتركيب وذكر في جميع التفارقي اذا نزع من اصبح قائم خاتما
 ثم اعاده في عنده ابي يوسف رحمه الله يسترد الموقوفة الا وفي وعند محمد رحمه الله
 يعتبر المجلس استحسنه فاستحسنه لا يقبل وهو قائم ووقع ثوبه في الطريق فاخذ
 رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ الثوب من تحت راسه واخذ خاتما من يده
 او كيسا من وسطه او درهما من كفه ليحفظه لانه خاف ضياعه من ان المالك
 كان ممنوعا بما حياحه السلطان الخاير اذا هدد الموعد بحبس شهر او ضرب لا يتلف
 مصلواته ليدفع اليه الود بجهة تدفع من وان خوفه بتلفه مصلواته لا يضمن ولو سعى
 رجل الي سلطان ظالم وقال له ان فلان ما لا كثيرا وانه وجد مالا او صاحب ميراثا
 او قال عنده مال فلان الغائب وانه يريد الفجر ربا هيل فان كان السلطان صنف
 ياخذ مالا بهذه الاسباب كان ذلك سعيها موجب للضمان اذا كان كاذبا
 فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا محتسبا بذلك
 فكذلك اوقال انه ضربني او ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا رجل تعلق
 برجل رها منه فسقط من المتعلق به سبي او ضاع قالوا يضمن المتعلق قال رضي
 الله وبيد يحيى ان يكون الجواب على التفصيل ان مقتضى تصرف من صاحب المال وجوب
 المال بيله وبمكته ان ياخذ لا يكون ضامنا رجل اخذ عرق جاله في انسان ونزع
 من يده حية هربت الغريم فانه يجوز بكم الجناية ولا يضمن المال على المديون
 رجل خرق صك رجل او دفتر حسابه تنكلى في يديه عليه واداه ما فيه انه يضمن
 قيمة